جريدة الوطن

د. محمد علي القري*

البنوك الإسلامية بحاجة للتشديد على الرقابة الشرعية الداخلية

أسواق : د.القري لـ «الوطن»: لا صحة لما نشر بـ «الشرق الأوسط» من تحريم التورق

البنوك الإسلامية بحاجة للتشديد على الرقابة الشرعية الداخلية

العدد، ٧٥٨ التاريخ الاثنين 8/1/2008 م

business الوطن

2 أسواق

د.القري لـ «الوطن»: لا صحة لما نشر بـ «الشرق الأوسط» من تحريم التورق

البنوك الإسلامية بحاجة للتشديد على الرقابة الشرعية الداخلية

على هامش المؤتمر العالمي الرابع عشر للمصارف الإسلامية الذي انعقد في البحرين في الفترة من ٩ إلى ١٠ ديسمبر (كانون الأول) في مركز الخليج للمؤتمرات، انتهزت "الوطن" فرصة تواجد فضيلة الدكتور محمد بن علي القري خبير المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، في منظمة المؤتمر الإسلامي(مجمع جده)، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في العديد من المصارف، للمشاركة بورقة عمل في فعاليات هذا المؤتمر ليكون لنا معه هذا اللقاء حول بعض القضايا المتعلقة بالرقابة الشرعية على البنوك المتعاملة بالطريقة الإسلامية، وحول بعض الأسئلة التي تشغل بال الكثير من العاملين في مجال

*- استاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً.

المصارف الإسلامية والمراقبين لهذه السوق الاقتصادية.

فضيلة الدكتور ما المقصود بالصرافة الإسلامية التي أقيم هذا المؤتمر تحت مسماها؟

– يقصد بالمصرف الإسلامي مؤسسة الوساطة المالية التي لا تعمل بالفائدة. وهو نظام مصرفي أسسه المسلمون ليكون منسجماً مع أحكام الشريعة. وهي الصيغة البديلة للبنك التقليدي تنهض بوظيفة الوساطة المالية من دون أن تكون معتمدة على صيغة الاقتراض من المودعين ثم الإقراض للمستثمرين والعمل بالفائدة، وقد وجدوا في المضاربة قاعدة صلبة يمكن أن يؤسس عليها هذا النموذج البديل.

ما طريقة عمل هيئات الرقابة الشرعية؟

– بعد أن يعرض البنك على الهيئة فكرة المنتج وما ينوي تقديمه للعملاء، فإن الهيئة تدرسها وتعطي رأيها وتوجيهاتها للبنك، ثم يقوم البنك بتعديل أو تبديل ما تراه الهيئة التي توافق بعد ذلك على فكرة المنتج.

وأضاف: إن البنك يعد بعد موافقة الهيئة على الفكرة العقود الخاصة بالمنتج على اختلافها سواء كانت بيعا أو شراء أو تأجيرا، ثم تقوم الهيئة بعد إعداد العقود بدراستها والتأكد من استيفائها للضوابط الشرعية، يليها إعطاء الموافقة على أن يقوم البنك في المرحلة الثالثة، وبعد موافقة الهيئة على طريقة العقود بتقديم سلسلة من الإجراءات للتأكد من مطابقتها لضوابط وأحكام الشريعة، وبعدها تصادق الهيئة على شرعية المنتج.

وبعد تسويق المنتج تتابع الهيئة إشرافها على المنتج الإسلامي بالتنسيق مع إدارة مختصة في داخل كل بنك متخصص بتقدم خدمات مصرفية إسلامية، تسمى إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، يعمل فيها مجموعة من المتخصصين ومهمتهم الرقابة الداخلية على ما يقوم به البنك، والتأكد من أن تنفيذ المنتجات والخدمات المجازة كافة يتم بالطريقة التي اعتمدتها الهيئة الشرعية.

هل نستطيع القول إن الهيئات الشرعية مستقلة عن البنوك التي تقوم بالرقابة عليها؟

– نعم فالهيئات الشرعية مستقلة عن البنوك وتقوم بوظيفتها الإشرافية على الجوانب الشرعية لعمل البنوك في المصرفية الإسلامية بكل استقلالية.

وما وظيفة الرقابة الداخلية؟

– تقوم إدارة الرقابة الداخلية في البنك برفع تقارير دورية للهيئة الشرعية، وتدوين ما تم اكتشافه من أخطاء أو مخالفات وما تم تقديمه من حلول وتوجيهات، ومن ثم تقوم الهيئة الشرعية بتوجيه إدارة البنك حول تلك المسائل.

ما المدة المقررة بين اجتماعات اللجان؟

– جميع الهيئات الشرعية تعمل بصفة دورية كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر بطلب عينة عشوائية من المعاملات الإسلامية كافة التي قام بها البنك، ومن ثم تنظر إليها الهيئة وتدرسها للتأكد من صحة تنفيذ الطريقة التي تمت فيها المصرفية الإسلامية.

ما العقبات التي تواجهكم كلجنة رقابة شرعية على البنوك، وهل تجدون تعاوناً من البنوك أم أنها محاولة من بعض البنوك للظهور بصبغة إسلامية لجذب العملاء؟

– لا، الحقيقة الآن العنصر الذي يحتاج إلى عمل وإلى نظر وتأمل هو مسألة الرقابة الشرعية الداخلية، فالنمو كبير جداً

في المصرفية الإسلامية وما استطاعت البنوك أن تواكبه بإيجاد الكوادر المؤهلة والأنظمة الفعالة والإجراءات المصممة لتحقيق الرقابة الشرعية الداخلية، هذه هي المشكلة وتحتاج إلى عمل كبير من قبل البنوك لأن الهيئات الشرعية تجتمع وتراقب وتقر صيغ العقود لكن التنفيذ يقوم به البنك.

فما لم يكن هناك رقابة شرعية داخلية تتأكد من أن الإجراءات التي اعتمدت من قبل الهيئة الشرعية تنفذ بطريقة صحيحة، وأخشى مع الوقت أن يحصل تدهور في نوعية التنفيذ، وقد حصل هذا الأمر في بلدان أخرى لا نسمها بعض البلدان الإسلامية التي لم تعط الاهتمام بهذا الموضوع فانتهت البنوك فيها إلى طريقة تقليدية مع أن القانون ينص على أنه يجب أن تكون بنوكها إسلامية.

بعض البنوك تجمع بين الطريقة الإسلامية والطريقة التقليدية، والبعض يتشكك في مصداقية عملها الإسلامي من واقع خبراتكم هل ترون أن هذا الأمر صحيح أم أن هناك فصلاً تاماً بين النظامين؟

– يصعب إطلاق حكم عام على كل الناس، لكن يجب أن يكون هناك فصل واستقلال، والذي أعرفه أن كل البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية هي في أصلها بنوك تقليدية هيئاتها الشرعية لا يمكن أن تسمح إلا بالاستقلال والانفصال التام عن الخدمات المصرفية الإسلامية عن بقية الأعمال التقليدية، ونحن وجدنا أن هذه خطوة لتحول البنوك إن شاء الله إلى المصرفية الإسلامية، ولا يمكن تحويلها بين عشية وضحها، بل إن الأمر يحتاج للتدرج فهم بحاجة لتقديم منتجات.. وخدمات ..وفروع وهلم جرّاً حتى يصل إلى المرحلة التي يكون فيها بنك إسلامي.

هلا بينتم لنا ماذا تعني عملية التورق ؟

– الورق في اللغة هي الدراهم من الفضة، والتورق طلب الورق أي الدراهم.

وفي الاصطلاح الفقهي التورق هو شراء سلعة لبيعها لآخر غير بائعها الأول للحصول على النقد. مثال ذلك أن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها لآخر نقداً ليحصل على ثمنها الحال لرغبته في الحصول على النقد.

هل هناك رأي فقهي يمنع عملية التورق؟

– عملية التورق لا خلاف في إثباتها ولا تحتاج إلى فقيه ليثبت جوازها بل إن رجل الشارع إذا قلت له هل يجوز أن اشتري سلعة بثمن مؤجل وأبيعها إلى آخر بثمن فلن يقول لك أحد إن هذا حرام ومن يقول هذا حرام فهو لا يفهم أي شيء في الفقه .

إذاً ما تقولون حول ندوة البركة الـ ٢٨ التي عقدت بجدة والتي خلص علماء الاقتصاد الإسلامي فيها إلى منع عملية التورق كما نشرت ذلك جريدة الشرق الأوسط في عددها (١٠٥٢٨) مما أثار ضجة كبيرة في الوسط الاقتصادي ؟

– في الحقيقة هذا كلام غير صحيح، والشرق الأوسط نفسها نشرت فيما بعد ما يفيد أن هيئة المعايير أصدرت معياراً للتورق، فاتفاق العلماء على تحريم التورق أمر غير صحيح.

هل تقصدون أنهم وضعوا معياراً لتقليص عملية التورق؟

– لا بل وضعوا معياراً لضبط عملية التورق .

هل ترون أن في هذه المؤتمرات إثراء للاقتصاد الإسلامي؟

لاشك أن في مثل هذه الاجتماعات تلاقحاً للأفكار، وفيها تعرف على ما يقدمه الآخرون من خدمات وماذا يفعل الآخرون

وكيف يستفيدون من بعضهم البعض.

هل تجدون إقبالاً من البنوك التقليدية نحو ما يعرف بأسلمة المصارف في الغرب؟

– حيث يوجد مسلمون توجد مصرفية إسلامية أما غير ذلك فلن تجد.

يقولون إن للاقتصاد الإسلامي ثقلاً في العالم.. ما مدى صحة هذا الأمر ؟

– هذا غير صحيح لم يتحقق بعد ونرجو أن نراه قريباً وإنما نرى المصرفية الإسلامية حيث يوجد مسلمون سواء في أوربا أو آسيا أو أي مكان حيث توجد مصرفية إسلامية يوجد مسلمون هكذا أصبح الأمر.

نشكركم فضيلة الدكتور على سعة صدركم رغم ضيق وقتكم على هذا اللقاء.

د.القري في سطور الدكتور محمد علي القري

من مواليد مكة المكرمة سنة١٩٥٠م. المملكة العربية السعودية

أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة. شغل مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في نفس الجامعة.

– عضو اللجنة العلمية في المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، (مجمع مكة)

– عضو اللجنة العلمية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجده .

– عضو الهيئة الشرعية في البنك الأهلي التجاري والبنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي البريطاني والبنك العربي الوطني وبنك الجزيرة بالسعودية.

– وعضو الهيئة الشرعية لبنك سيتي الإسلامي بالبحرين

– عضو الهيئة الشرعية لمؤشر دو جونز للأسهم الإسلامية، نيويورك، والهيئات الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

– عضو هيئة تحرير مجلة" بحوث الاقتصاد الإسلامي" مجلة الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، ببريطانيا.

– عضو هيئة تحرير مجلة"المجمع"الصادرة عن المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.

– عضو هيئة تحرير سلسلة هارفارد في القانون الإسلامي، كلية القانون جامعة هارفارد،الولايات المتحدة.

– له العديد من الكتب والأبحاث باللغة العربية والإنجليزية.